# الأزمة اللبنانية... إلى أين؟(*)


## الياس سابا

اقتصادي ونائب رئيس
وزراء سابق في لبنان.


### مقدمة

قبل الدخول في صلب الموضوع، لا بد من بعض الملاحظات الاستهلالية لكي نضع الكلام في اطاره الصحيح، وحتى نتمكن من اسناد ما سنقول إلى خلفية صحيحة فلا نفقد حس التوازن:

١ ـ نؤكد أولاً أننا لا ننظر إلى الأزمة اللبنانية نظرة المؤرخ الذي باعد الزمن بينه وبين الأحداث موضوع بحثه، فيعالجها ببرودة التجرد العلمي. بل نقرّ بأننا ننطلق في تقويمنا للأزمة اللبنانية من موقع الذي عاش تطوراتها ويعيشها بكامل سلبياتها وايجابياتها، ويتأثر بالتالي بها وتؤثر في رؤياه وقناعاته وأحكامه وتطلعاته وتمنياته، نسبة إلى موقعه منها واستناداً إلى ارتباطه بكل ما يجري، حتى بالتفاصيل. وعلى الرغم من ذلك، فإننا سنحاول جهدنا أن نكون متجردين منصفين في طرح الأمور وتحليلها.

٢ ـ سنحصر كلامنا في الغالب بسلبيات التجربة اللبنانية طالما الحديث هو عن **الأزمة** اللبنانية. وهذا لا يعني أبداً أن التجربة اللبنانية لا تزخر بالايجابيات أيضاً، أو أننا لا نقر بايجابياتها. كذلك فلا بد من أن يكون كلامنا انتقادياً في صفته الغالبة. وهذا أيضاً لا يعني بالضرورة أن غيرنا من البلدان العربية هو أفضل منا. ببساطة، نحن نطمح دوماً إلى الأحسن وإلى أن نكون من بين الأفضل.

٣ ـ لقد كان اختيار الجوانب التي سنركز البحث عليها صعباً، نظراً إلى تعدد جوانب ودخائل الأزمة اللبنانية وتشابكها. ولقد اخترنا ما اعتبرناه لازماً لفهم الأزمة اللبنانية بوجهها العربي من حيث كونها نموذجاً من نماذج أزمة النظام العربي ووسيلة لحل النزاعات.

(*) قدّمت هذه الورقة في الأصل إلى: «المؤتمر القومي العربي الأول» الذي عقد في تونس خلال الفترة ٣ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠.





٤ ـ كان لا بد من التعميم في عرض بعض القضايا، وبخاصة في شرح مواقف مختلف الفرقاء اللبنانيين من مواضيع الخلاف فيما بينهم. كذلك فإننا قصدنا في بعض مفاصل البحث المهمة أن نكون تصادميين وحادين في طرح وجهة نظرنا، وذلك بغية اعلانها بشكل حاسم لا يقبل التأويل، وأيضاً من أجل أن نستثير التعليق والتساؤل وحتى الاعتراض!!

## أولاً: فرادة لبنان كمجتمع ودولة

لا بد في البداية من أن نستعرض أهم ما يتميز به لبنان، كمجتمع وكدولة من ضمن المجموعة العربية، حتى نتمكن من أن نفهم خبايا الأزمة اللبنانية وتناقضاتها بشكل أفضل، ولكي يتسنى لنا أيضاً أن نضع أسباب الأزمة وتفاصيلها وتطوراتها في موضعها المناسب (والصحيح؟) ضمن اطار العلاقات العربية ـ العربية الذي يندرج تحته بحث الأزمة اللبنانية في هذا المؤتمر. وسنحاول فيما يلي تعداد أهم ما يميز لبنان كبلد عربي من دون الدخول في التفاصيل التي لا مكان لها في هذا المقام:

١ ـ قد لا نبالغ إذا قلنا إن أهم ما يميز لبنان في هذا النطاق هو قيام التعايش بين المسلمين والمسيحيين بنسبة شبه متساوية، ومن غير أن تطغى الأكثرية المسلمة على الأقليات الأخرى. فإذا كان المسيحيون (الموارنة على سبيل التخصيص) قد شكلوا الأكثرية العددية يوم اعلان لبنان الكبير (١٩٢٠)، فإن لبنان كان قد أصبح بالفعل، ومنذ زمن طويل، بلد الأقليات، بحيث لا تشكل أي مجموعة واحدة أكثرية الشعب اللبناني (يشار إلى آخر احصاء سكاني أجري عام ١٩٣٢، كما أن الخلاف حول الإحصاء السكاني كان دائماً يصطدم بمشكلة التجنس والجنسية وبعقبة احصاء المغتربين الذين هم من أصل لبناني). وبالفعل، فإن لبنان غالباً ما يشار إليه بأنه البلد الذي توجد فيه ست عشرة (أو أكثر؟) طائفة ومذهباً. ومع ذلك، فإنه قد تميز بكونه ذا طابع مسيحي واضح. وبالامكان القول إن لبنان كان طليعياً في اقراره بالطوائف.

٢ ـ انطلاقاً من الاعتبار السابق، وبسبب منه، فقد نشأت علاقة تاريخية قديمة بين لبنان (؟) والغرب المسيحي (حتى ان البعض يقول إن الغرب المسيحي كان يعتمد على مسيحيي لبنان لاستعمالهم واستغلالهم كمركز غربي متقدم في هذه المنطقة، إلى أن قامت اسرائيل التي سلبتهم هذا الدور. من هنا، يقول البعض، إن أزمة هؤلاء المسيحيين قامت مع قيام الدولة العبرية، وهم بهذا المعنى يخوضون حرباً خاسرة منذ البداية. وهكذا، فلا بد من أن يسجلوا الهزيمة تلو الهزيمة). وهذه العلاقة القديمة التاريخية مع الغرب انعكست نتائجها على العديد من وجوه الحياة في لبنان، من ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية... الخ. وقد اشتد الترابط بين المسيحيين والغرب بخاصة بعد قيام العلاقة بين الموارنة ورومية وبعد انشاء المعهد الكهنوتي الخاص بالموارنة في رومية (عام ١٥٨٤).

٣ ـ كان من نتيجة هذه العلاقة القديمة بالغرب، أن انشئت المدارس والمعاهد العلمية الغربية في لبنان كمؤسسات تبشيرية. فكان اللبنانيون سباقين إلى اكتساب العلم والمعرفة والتقنية الحديثة، وانخفض مستوى الأمية وعمت المدارس حتى في المناطق الريفية والجبلية. وهكذا، فإن لبنان كان سباقاً في نشر العلم ونشر جو الثقافة، وفي قيام طبقة واسعة من «المتعلمين».

٤ ـ بسبب تعايش العديد من الطوائف والمذاهب في لبنان، من غير أن يطغى أي منها على الآخر وبسبب اختلاط أبناء الطوائف والمذاهب اختلاطاً متميزاً، سواء في مكان السكن (القرية أو

الحي والحارة) أو في الوظيفة العامة أو في مجال العمل الحر الخاص، أو في المدارس والجامعات والنوادي، كان لا بد من أن ينشأ بين المواطنين، من أديان وطوائف ومذاهب مختلفة، قدر كبير من التسامح بحكم هذا التعايش والاختلاط. وهو الذي أعطى اللبنانيين والحياة في لبنان هذا القدر من الحرية بمفهومها الخاص: أي غياب التسلط والقبول بتمايز الغير والتسامح بقبول الرأي الآخر. وهذه الحرية (أو التسامح) نشأت كنتيجة حتمية لتعايش واختلاط المجموعات المختلفة دون أن تطغى واحدة على غيرها، ولضرورات قبول الواحدة بتمايز الأخرى عنها، ولاضطرار مختلف الفرقاء إلى تحمل بعضهم البعض. بهذا المعنى، ان التسامح والحرية اللذين طبعا الحياة في لبنان لم يكونا تسامحاً وحرية بالمعنى الصحيح للكلمة لأنهما لم يترافقا مع ديمقراطية صحيحة ومع نظام دقيق للمحاسبة (السياسية والمجتمعية)، ولا مع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. وفي قناعتنا، إن جو الحرية (حتى الاباحية) الذي يتمتع به اللبنانيون هو الذي ساعد بشكل مباشر وقوي على اسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو بين لبنان واسرائيل بسبب معارضة الناس للاتفاق، رغم أن الغالبية الساحقة للنواب اللبنانيين كانت قد فوضت السلطة الاجرائية صلاحية ابرامه، ورغم أن الحكم المهيمن على الدولة في ذلك الوقت كان حكماً حليفاً لاسرائيل، وجاء نتيجة الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء كبيرة من لبنان، ورغم وجود القوات المتعددة الجنسيات (من دول الحلف الأطلسي) بما فيها قوات الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دوراً بارزاً كوسيط في الاتفاق المذكور. كذلك فإننا مقتنعون بأن جو الحرية هذا، الذي يتمتع به اللبنانيون، هو الذي ساهم أيضاً في قيام وبروز المقاومة الوطنية المجيدة ضد الاحتلال الاسرائيلي، وهي أول مقاومة عربية فعالة تقوم طوال تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي. ولم يكن أحد يعتقد أن هذه المقاومة الشرسة سيكون منبتها لبنان وابطالها لبنانيين. وأخيراً، فإن جو الحرية هذا كان سبباً مهماً في أن يتمكن لبنان من أن يحصل على استقلاله عام ١٩٤٣، وذلك في وقت مبكر جداً بالنسبة إلى العديد من الأقطار العربية.

٥ - ولقد انسحب جو الحرية هذا على مختلف مرافق الحياة في لبنان، وكان له الأثر الأبرز في المجال الاقتصادي. فالمعروف أن النظام الاقتصادي اللبناني اتسم بالحرية المفرطة حتى حدود الاباحية، وبغياب (وتغييب) دور القطاع العام غياباً شبه كلي بالواقع، وإن لم يكن مغيباً بالتشريع. وبسبب نظام لبنان الاقتصادي «الحر»، ونتيجة نجاحه في استغلال أهمية موقعه الجغرافي والاستراتيجي، وعلاقاته التاريخية القديمة بالخارج وبخاصة الغرب، وتميز نوعية قواه البشرية النسبي، وتطور بنيته المؤسساتية والأطر التنظيمية والتشريعية، تمكن لبنان من تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والثروة والنمو والتحديث نسبة إلى العديد من البلدان الأخرى المجاورة والمماثلة التي قد تتفوق عليه بتوافر الموارد الطبيعية. وفي الحقيقة، فإن لبنان كان قد أصبح موضع اعجاب وتقدير ومحاكاة من قبل العديد من الدول ومركز استقطاب للعديد من المؤسسات ورجال الأعمال والأموال العربية والأجنبية قبل اندلاع نيران الحرب في نيسان/ ابريل ١٩٧٥. ولكن هذه الايجابيات، على أهميتها، ترافقت مع سلبيات عديدة، من بينها الاستغلال الاقتصادي البشع من قبل قلة من الشعب، والمواقع الاحتكارية القوية والمتعددة، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة وفي مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمناطق، بحيث نمت بيروت وبعض مناطق جبل لبنان على حساب المناطق الأخرى والأطراف، وبرزت أحزمة البؤس ومدن التنك في ضواحي بيروت. على أن أخطر هذه السلبيات اطلاقاً هي التبعية الاقتصادية المفرطة للخارج، وهي التي تشكل، بالتلازم مع ارتفاع نسبة انتاج الخدمات إلى المجموع، أهم نقاط الوهن في بنية الاقتصاد اللبناني وفي مستوى ونمط ادائه. فكأن لبنان قد تمكن من تحقيق مستوى معيشة مرتفع لأبنائه ودرجة متقدمة من النمو والتحديث، رغم افتقاره إلى الحجم الاقتصادي



المناسب وإلى الموارد المادية الكافية، على حساب استقلاله الاقتصادي وبالكلفة الوطنية الباهظة المتمثلة بسوء توزيع الدخل والثروة وبالتبعية المفرطة للخارج.

## ثانياً: في أسباب الحرب

نبدأ بالقول إن هنالك توجهين واضحين حول أسباب الحرب في لبنان. فمن ناحية، هنالك الذين يقولون إن أسباب الحرب في لبنان هي أسباب داخلية. ومن ناحية أخرى، يقابل هؤلاء أولئك الذين يقولون إن أسباب الحرب هي خارجية ولا علاقة للبنانيين بها، فالحرب في مفهومهم هي حرب الآخرين على أرض لبنان. وتمسك كل فريق بوجهة نظره لا يعود إلى اختلاف في تحليل وفهم ما يجري في لبنان، بقدر ما يعود إلى اختلاف في الموقع والتوجه السياسي لكل فريق. فالذين يقولون بالأسباب الداخلية يطرحون عدم قبولهم للنظام في لبنان (النظام السياسي في الغالب) ويعطون الأولوية للاصلاحات (السياسية) في انهاء الأزمة اللبنانية. بينما الذين يقولون بالأسباب الخارجية انما يحاولون الدفاع عن أنفسهم باعتبارهم مسؤولين بشكل أو بآخر عن «النظام» اللبناني والمنتفعين منه بالدرجة الأولى، وهم بالتالي يرفضون تعديل هذا النظام ويركزون على أن لا مشكلة فيما بين اللبنانيين، بل إن المشكلة - كل المشكلة - تقع على عاتق «الغرباء» في الداخل والخارج، وعلى مطامع هؤلاء الغرباء في لبنان.

واضح أنه من السذاجة والتبسيط حصر أسباب الأزمة اللبنانية بما هو داخلي فقط، أو خارجي فقط. ذلك أن الأسباب الداخلية والخارجية قد اختلطت بعضها ببعض وتداخلت فيما بينها، حتى ليصعب اليوم، وبعد مرور هذه الفترة الطويلة على انفجار الأزمة اللبنانية، التي بدأت بذورها قبل اندلاع شرارة الحرب الأولى في نيسان/ ابريل ١٩٧٥، أن نفصل بين ما هو داخلي محض وما هو خارجي. فمع مرور الزمن، وبسبب تفاقم الأزمة واستفحالها في غياب المعالجات الفاعلة، اختلطت الجوانب الداخلية بالجوانب الخارجية، ونشأت فيما بين الاثنين علاقة سببية في الاتجاهين معاً (Co-causal relationship). وهكذا، فقد يستفحل في ظرف معين الجانب الخارجي، الأمر الذي يستدعي أن يعطى الأولوية في المعالجة الآنية الفورية قبل أن يصبح من الممكن معالجة الجانب الداخلي بفعالية. والعكس قد يكون صحيحاً في ظرف آخر. تماماً مثل الداخل بين الأمن والسياسة، ففي ظروف التدهور الأمني الكبير، لا بد من أن تتوجه المعالجات بالأولوية لتثبيت الأمن قبل الولوج في معالجة المشكلة السياسية. انما هذا لا يعني اطلاقاً، كما هو واضح، أن المشكلة هي مشكلة أمنية فقط ولا جوانب سياسية لها. ذلك أنه لولا الخلاف السياسي لما اضطرب الأمن أصلاً. وأفضل برهان على ذلك هو أن جميع اتفاقات اطلاق النار التي تم التوصل إليها (والتي تعد بالعشرات) ما لبثت أن سقطت ولم تصمد لأنها لم تترافق مع توافق سياسي يدعمها ويحصنها. وعليه، ومع اعترافنا بتداخل الجوانب الخارجية مع الجوانب الداخلية في الأزمة اللبنانية وتشابكها بعضها ببعض، ففي قناعتنا أن السبب الحقيقي للأزمة اللبنانية ولاستمرارها طوال هذه المدة، ولاستفحالها، بحيث أصبحت تهدد الكيان والوطن والشعب، يكمن من دون شك في فقدان المناعة الداخلية في النسيج السياسي والمجتمعي اللبناني، الأمر الذي يبدو كأنه يستدعي ويستدرج المؤثرات والعوامل الخارجية فينشرها ويضخمها ويعمقها. وببساطة، إن لبنان يشكو من مرض فقدان المناعة (AIDS) السياسي والمجتمعي.

وقد يكون مناسباً أن نعدد أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز واستمرار واستفحال الأزمة اللبنانية.

## ١ ـ على الصعيد الداخلي

أ ـ إن تسوية العام ١٩٤٣ (الميثاق الوطني) لم تحل الخلاف القائم بين اللبنانيين حول هوية لبنان أو حول «أي لبنان نريد». وهي، على ايجابياتها، لم تؤد إلى قيام مواطنة صحيحة بين اللبنانيين. ذلك لأن هذه التسوية ازدادت تزمتاً مع الوقت بسبب الممارسات الضيقة والخاطئة، فانحصرت علاقة الدولة بالطائفة على حساب العلاقة بالمواطن، ونما شعور الانتماء إلى الطائفة والمذهب والعشيرة والمنطقة على حساب شعور المواطنة الصحيح.

ب ـ قصور صيغة الحكم التي قامت عام ١٩٤٣، وتقصير الدولة ومؤسساتها الفاضح على صعيد الأمن والعدالة وحكم القانون والدفاع ضد العدو الاسرائيلي. وبروز التفاوت الكبير في المشاركة في مكاسب النمو والتقدم والعصرنة بين الأفراد والجماعات وبين بيروت وبعض مناطق جبل لبنان من جهة، والمناطق اللبنانية الأخرى وبخاصة الأطراف في الجنوب والبقاع والشمال، من جهة أخرى.

ج ـ الحرية الواسعة حتى الاباحية، في غياب الديمقراطية الحقة، وفي غياب المحاسبة السياسية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

د ـ أخيراً، لا شك في أن الأزمة اللبنانية هي في جانب منها مظهر من مظاهر الصراع بين الحداثة والتقليد، هذا الصراع الذي تواجهه بنسب متفاوتة، وبشكل أو بآخر، جميع مجتمعاتنا العربية بغير استثناء.

## ٢ ـ على الصعيد الخارجي

أ ـ يأتي في مقدمة الأسباب الخارجية للأزمة اللبنانية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مختلف مراحله من حرب عام ١٩٤٨ إلى حرب عام ١٩٥٦ إلى هزيمة عام ١٩٦٧ وقيام منظمة التحرير، إلى حوادث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن، إلى حرب تشرين الأول/ اكتوبر إلى زيارة القدس واتفاقيات كامب ديفيد... الخ. كذلك، فلا يجوز اهمال أطماع اسرائيل في لبنان، من أطماعها المعروفة في المياه اللبنانية إلى التضارب الواضح بين لبنان واسرائيل على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد صيغة العيش المشترك التي تمثل نقيض الفكر الصهيوني العنصري، إلى رغبتها في توطين أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في لبنان.

ب ـ الخلافات العربية ـ العربية وسياسة المحاور العربية، وبخاصة الخلاف السوري ـ الفلسطيني واعتماد الساحة اللبنانية لتفجير الخلافات العربية بشتى الوسائل السياسية والاعلامية والاقتصادية والاجتماعية والارهابية والعسكرية... الخ.

ج ـ الثورة الايرانية وما فجّرته من تيارات ومشاعر أصولية ومذهبية، وتندرج هنا حرب الخليج. وفي قناعتنا إن مرحلة ما سمي حرب «التحرير» ـ الانفجار الأمني الكبير بين ١٤ آذار/ مارس و٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ ـ ليست في حقيقتها سوى فصل من فصول حرب الخليج التي نقلت عملياتها العسكرية من الخليج العربي إلى لبنان.

د ـ فورة النفط العربية والارتفاع الكبير في أسعار النفط وفي واردات الأقطار العربية منه، التي بدأت فيما بين أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤، إذ إنه لا يخفى على أحد الدور الذي كان يمكن



للبنان أن يلعبه على صعيد استغلال القوة السياسية للمال العربي، ذلك أن القوة السياسية الناتجة من المال والمترافقة معه لا ترتبط بالضرورة بملكية هذا المال، بل بإدارته والإشراف على استعماله. ولقد كان لبنان حين اندلعت نيران الحرب في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ البلد العربي الوحيد المؤهل لاستضافة وادارة الأموال العربية الهائلة التي تدفقت على الدول النفطية. ولكن الحرب اللبنانية فوتت هذه الفرصة النادرة الثمينة على لبنان وعلى العرب، ولم يتمكن أي بلد عربي آخر من أن يلعب هذا الدور الذي كان يمكن للبنان أن يقوم به.

## ثالثاً: هوية لبنان... انتماؤه... أي لبنان نريد؟

إن المقولة التي غالباً ما تتردد، بأن لا خلاف جدياً بين اللبنانيين، وأنهم إذا ما تركوا وشأنهم سرعان ما يتفقون، هي من أكثر المقولات مغالطة، وقد تكون أكثرها بعداً عن الحقيقة وتسبباً في الابتعاد عن سلوك طريق الخروج الفعلي والسليم من متاهات الأزمة. وفي قناعتنا أن سبب الخلاف الأول والأهم بين اللبنانيين هو عدم اتفاقهم حول «لماذا كان لبنان؟» أو حول علة وجود لبنان، أو حول هوية لبنان وانتمائه، وخلافهم حول أي لبنان يريدون. كذلك فنحن نجزم بأن اتفاقهم حول هذا الموضوع سيجعلهم يتفقون على باقي القضايا المختلف عليها. مثل شكل الدولة ونظام الحكم والسياسة الخارجية والسياسة الدفاعية ودور الجيش... الخ. والخلاف هنا هو بين من يقول بلبنان البلد العربي الهوية والانتماء وبين طروحات أخرى مغايرة ومتعددة، تتراوح بين لبنان الوطن القومي المسيحي (أو الجمهورية الاسلامية مؤخراً) ولبنان البلد الملجأ وبلد الأقليات المضطهدة، ولبنان البلد المحايد (حياد سويسرا أو النمسا) ولبنان السوق المفتوحة ومركز الخدمات (مونتي كارلو ـ هونغ كونغ ـ باهاماس)... الخ. وفي الحقيقة، فإن الخلاف بين اللبنانيين هو خلاف حول طرحين متناقضين، مهما جرى تغليفهما وتمويههما: طرح يقول إن علة وجود لبنان هي في إعطاء الموارنة (واستطراداً من ينضوي تحت زعامتهم من مسيحيي الشرق) وطناً لكي يحققوا ذاتهم وتراثهم وثقافتهم؛ وطرح آخر يقول إن لبنان كيان مصطنع، وان الأرض اللبنانية هي جزء من الأمة السورية أو الأمة العربية الأوسع، وفي الحالين، فالمطلوب هو الانضمام إلى الكيان السوري. أما الطرح الأول فنحن نجده واضحاً في أدبيات الطائفة المارونية، سواء الكتابات التاريخية أو السياسية والمجتمعية، وأما الطرح الثاني فيتردد في الأدبيات القومية العربية في نظريات الأحزاب العقائدية العربية والسورية. وهذا التباين بين الموقفين جاء واضحاً يوم اعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، فقاطع المسلمون بغالبيتهم الكيان الجديد «المصطنع» واستمروا يطالبون بضم لبنان إلى سوريا. وحتى بعد اعلان الميثاق عام ١٩٤٣، وحصول لبنان على استقلاله، لم يحل هذا الخلاف بالاتفاق الايجابي على هوية لبنان بل بالتنازل المشترك من قبل كل فريق عن مطالبه الأكثر تطرفاً: الحماية الغربية (الفرنسية) والوحدة العربية (السورية)، الأمر الذي حدا بصحافي شهير (جورج نقاش) لأن يطلق لازمته الشهيرة بأن «سالبتين لا تصنعان وطناً». وكما سبق وذكرنا، بأن ميثاق ١٩٤٣، على ايجابياته، لم يتطور بالممارسة، بل بالعكس كان صحيحاً، حيث إن الهوة بين الفرقاء ازدادت اتساعاً مع الوقت كما تعمقت الخلافات فيما بينهم. وصار الحديث عن عقدة خوف عند المسيحيين، يقابلها عقدة خوف عند المسلمين، من المسلّمات غير المجادل في صحتها عشية الحرب.

وللدلالة على أن الموقف الماروني (المسيحي) بقي متمسكاً بمفهومه التقليدي للبنان، نسوق الفقرات التالية من البيانات الصادرة خلال الحرب:

١ - وهـذا الميثـاق (الميثـاق الوطني) الـذي سلمت به ضمنـاً الطوائف الـدينيـة التي **تشكل مجموعات حضارية عضوية مختلفة يتألف منها المجتمع اللبناني**، هو حسب الرأي المسلم به دائماً متسام على الدولة ومؤسساتها . ... وهذا الاتفاق بين الطوائف، على أن يكون رئيس الدولة مارونياً، من شأنه أن يعزز في صفوف المسيحيين الشعور بالطمأنينـة بالنسبـة إلى مستقبل الـدولة اللبنانية... . كذلك الحال بالنسبة إلى الصلاحيات التي يتمتع بهـا رئيس الجمهوريـة الماروني، إذ إن مـارونيته من دون هـذه الصلاحيـات لا تشكل ضمـانة فعلية لمسيحيي البلاد... إن الحكم في لبنان لا يرتكز على قاعدة الأكثرية والأقلية، بل ينطلق من **كون لبنان مجموعة أقليات** لا يستقيم فيه حكم لا يكفل لكل منها الحرية والطمأنينة اللتين **جعلتا منه ملاذاً لهـا**... . هذه السيـادة (سيادة لبنان)... بمعناها في القانون الدولي العام، والمؤكـدة في المادة الأولى من الـدستور، تفـرض أن تكون الدولة اللبنانية **دولة محايدة** بكل معنى الكلمة... [١].

٢ - لقد تحول لبنان في رسالة الرئيس (فرنجية) من «لبنـان ذي الوجـه العربي» كـما كان في ميثاق ١٩٤٣ إلى لبنان العربي ، وهي العبارة التي ترضي الاسلام اللبناني الذي يفهمها على أنها تربط لبنان عضوياً إلى البلدان العربية... [٢].

٣ - ... ابقاء لبنان وطناً لكل طالب حياة حرة كريمة عكرت عليه في بلاده... اعتماد تعدديـة المجتمـع اللبناني، بـتراثاتها وحضاراتهـا الأصيلة أسـاسـاً في البنيـان السياسي الجـديد للبنـان الموحد... بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها، وبخاصة ما تعلق منها بالحـرية، وبالشؤون الثقافية **والتربوية والمـالية والأمنيـة والعدالـة الاجتماعيـة وعلاقـاتها الثقـافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة** [٣].

٤ - المجتمـع المسيحي في لبنان يحتـل مركـزاً خاصـاً نظراً لتفـرده عبر القرون بتاريـخ حر متواصل. لذلك يحرص لبنان الذي نريد أن نبني على أن تبقى المسيحية فيه، بـالفعل، حـرة آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها... يعتبر لبنان هذه الأمانة من أقدس ما أوكل إليه .

... إن لبنان ليس ملتقى دينين كبيرين يتساكنـان مرغمـين... بل اتحـاد وداد وتعاون بـين ست عشرة طائفة من **الأقليات**، ضمن هذا الخضم الأكثري في الشرق الأوسط... .

سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان، وسلام لبنان بسلام المسيحية .

... وسيبقى لبنان، على كل حال، حضارة عبر ذاته [٤].

٥ - يتألف لبنان من مجموعات دينية وحضارية عدة... [٥].

---

(١) انظر: مذكرة لجنة البحوث اللبنانية (الكسليك) إلى النواب حول الموقف المسيحي من الأوضاع القائمة، والتي تبنّاها المؤتمر الدائم للرهبانيات والرابطة المارونية «المعبّرة بنظرهما عن وجهة النظر المسيحية في الموضوع أحسن تعبير»، ١٩٧٥/١١/١٧.

(٢) انظر: دراسة اللجنـة السياسيـة المنبثقة من لجنـة البحـوث في الكسليـك حول الـوثيقـة الـدستـوريـة، ١٩٧٦/٩/١٧.

(٣) انظر: بيان خلوة سيدة البير للجبهة اللبنانية، ١٩٧٧/١/٢٣. (التشديد لنا)

(٤) انظر: وثيقة الجبهـة اللبنانيـة بعنوان: «لبنـان الذي نـريد أن نبني» (ديـر عـوكـر)، ١٩٨٠/١٢/٢٣ (التشديد لنا)

(٥) انظر: مشروع الجبهة اللبنانية لإنشاء «جمهورية اتحادية»، (لوزان)، ١٩٨٤/٣/١٢.



٦ - إن كتلة نواب الأرمن تنطلق من اقتناعها بأن لبنان بلد له طابع ذاتي خـاص به وفـريد في صيغتـه وتكوينـه. إنه بلـد التعايش المشترك لمختلف الطوائف والملـل تكونت عبر العصـور من الجماعات التي لاقت ملجأ وملاذاً فيـه، هربـاً من الاضطهاد وشتى أنـواع الحرمـان (الدينيـة - السياسية - الاجتماعية - والعنصرية).

الحفاظ على الصيغة الطائفية التي لا يزال لها دورها الحيوي في هذه المرحلة .

تأمين مبدأ التعددية الثقافية للطوائف اللبنـانية واحـترامه... وذلـك من أجل الحفـاظ على لبنان وطن التعددية الحضارية [٦].

٧ - إن أي مشروع يهدف إلى معالجة الأزمة اللبنانية يجب أن ينطلق من القـواعد الأسـاسية التي يقوم عليها لبنان... فهناك مسلمـات لا بد من اعتمـادها في أي معـالجة للشؤون اللبنـانيـة... أولى هذه المسلمات تنوع الشعب اللبناني من ضمن الوحدة. فالشعب اللبناني **مكـون من طوائف متعددة**... أي صيغة لا يمكنها الخروج عن احترام عنصر التعدد هذا، أياً كان الشكل الدستوري أو السياسي المعتمد... لبنان يرتكز على مبدأ المشاركة المتوازنة والحقيقية بين الطوائف [٧].

٨ - ... فلبنان الحديث بني على توافق العائلات الروحية والحضـارية فيـه، ونظامـه شكل من أشكال الفدرالية بين الطوائف. ومن هنا لا يجـوز الخروج عـلى هذه المبـادىء الأسـاسيـة لأن ذلك الخروج يفقد لبنان ميزته، وربما علة وجوده .

لبنـان بلد الأقليـات في الشرق وملاذ كـل المضطهدين والملاحقين، بلـد كل الطـوائف وكل الاثنيات، بلد كل العقائد والأفكار الفلسفية والسياسية... [٨].

بالمقابل، نجد أن الموقف الاسلامي قد تطور تطوراً كبيراً منـذ عام ١٩٤٣. وفيمـا يلي بعض الأدلة على ذلك:

أ - وقد رأى المسلمون في الاستقلال عام ١٩٤٣، وفي تحولهم الايجابي نحو الكيان اللبناني في بعد السلبية طوال مدة الانتداب، ميلاد حياة وطنية جديدة تنتفي معهـا كل القـواعد التمييـزية التي شجعهـا بل أقـامها الانتـداب تثبيتاً لسلطته وتشكيكاً في العـلاقة الـوطنية بـين المواطنـين والقومية، بين اللبناني والعربي .

... فالولاء في الوطن هو أولاً للحرية والعدالة والمساواة والديمقـراطية وروح التقـدم، وهي المقاييس التي تقاس بها المؤسسات، فالنظام الذي يوفرها هو الصالح والنظام الـذي يضيق بها لا يستطيع أن يثبت أمام دورة الحياة [٩].

ب - وأما القومية العربية، كما نتصورها هوية للبنان ولسائر الأقطار العربية، فإنها عـروبة انسانية حضارية لا عـروبة عـرقية أو دينيـة أو طائفيـة... إن العروبـة هي التزام منـا بحتميات التكـامل الاقليمي والتشـارك التاريخي واللغـة الواحدة والثقـافة الواحـدة والحضارة الـواحـدة

---

(٦) انظر: المشروع الاصلاحي لكتلة نواب الأرمن، ١٩٨٤/٣/١٢.

(٧) انظر: ورقة الحوار التي أقرّها المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك، ١٩٨٥/٩/٢٤.

(٨) فؤاد عون، **وبقى الجيش هو الحل** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٨٨)، ص ٢٠١ و٢٣٢.

(٩) انظر: ورقة عمل التجمع الاسلامي، ١٩٧٦/٨/٥.

والمصالح الاقتصادية والسياسية والدفاعية الواحدة والمصير الواحد مع اخواننا العرب في دول الجامعة العربية... .

... وننادي بإلغاء الطائفية السياسية حرصاً منا على تطوير نظامنا من وضعه الطائفي الراهن إلى وضع وطني. إن النظام الطائفي يجعل ولاءاتنا الخاصة لطوائفنا تطغى على ولائنا العام للوطن، فتعلو بذلك المصالح والأهواء والأغراض الفئوية فوق الخير الوطني العام... [10].

ج - تجدد الطائفة الاسلامية الشيعية ايمانها بلبنان الواحد الموحد:
- وطناً نهائياً بحدوده الحاضرة سيداً حراً مستقلاً.
- عربياً في محيطه وواقعه ومصيره... [11].

د - ... الولاء للبنان العربي الحر **المستقل** الذي يعلو الولاء له فوق كل عصبية محلية أو طائفية أو عشائرية... [12].

هـ - ... فالمجتمع اللبناني، وإن تنوعت طوائفه الدينية تنوعاً روحياً ودينياً، إلا أنه في اعتقاد المسلمين مجتمع **التوحد الوطني، والتوحد القومي** والتآخي الانساني... [13].

## رابعاً: عقدة الخوف

ليسمح لنا أن نقول بكل صراحة إن عقدة الخوف (خوف المسيحيين من الأكثرية الاسلامية، في المنطقة وطغيان هذه الأكثرية عليهم) هي عقدة غير صحيحة، وإن كنا نقر بأنها عقدة حقيقية وفعلية. ذلك أن القيادات المسيحية المختلفة ما فتئت تلعب على هذا الوتر الحساس جداً (عند العامة على الخصوص) تدعيماً وتكريساً لهدف بقاء لبنان وطناً مسيحياً، أو على الأقل وطناً يكون للمسيحيين فيه (وللموارنة بالذات) المركز الأول والمميز (نقول الموارنة، ونذكر أن قياداتهم أصرت على ألا يضم لبنان الكبير مناطق سوريا الساحلية الغربية ذات الكثرة المسيحية الارثوذكسية وفضلت، بالمقابل، أن يضاف إليه الجنوب ذو الأكثرية الشيعية، حتى لا يزيد عدد الأورثوذكسيين بشكل يهدد الموقع المميز للطائفة المارونية). وهكذا، ونتيجة لعملية «غسل الدماغ» المستمرة هذه، نشأت وترسخت عقدة الخوف من طغيان الأكثرية الاسلامية (والعربية) على الأقلية المسيحية.

ولكن إذا نظرنا إلى تاريخ لبنان الحديث، فإننا نجد أن العرب، وعلى الأخص الدول العربية ذات الموقع الأهم، كانوا دائماً إلى جانب مسيحيي لبنان، وإلى جانب ضمان موقعهم المميز في النظام اللبناني. فعام ١٩٤٣، عام الميثاق والاستقلال، وقفت مصر والعربية السعودية بشدة إلى جانب لبنان وإلى جانب التسوية التي ضمنت الموقع المميز للمسيحيين فيه. وكذلك كانت مواقف بقية الدول العربية يوم انضم لبنان إلى ميثاق جامعة الدول العربية، فأقرت جميعها بوضع لبنان

---

(١٠) انظر: مشروع ورقة العمل الموحدة إلى المؤتمر الاسلامي التمهيدي للمؤتمر الوطني العام، ١٣/١١/١٩٧٦.

(١١) انظر: ورقة عمل المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى برئاسة الإمام موسى الصدر، ١١/٥/١٩٧٧.

(١٢) انظر: البيان المشترك لمنظمة حزب البعث والحزب التقدمي الاشتراكي، ١٢/٩/١٩٧٧. (التشديد لنا)

(١٣) انظر: مذكرة مفتي الجمهورية اللبنانية، الشيخ حسن خالد، إلى الكاردينال برتولي، المبعوث البابوي، ١٠/١٢/١٩٧٨. (التشديد لنا)



الخاص وأخذت ذلك بعين الاعتبار، تسهيلاً لانضمامه إلى الجامعة. وفي عام ١٩٥٨ وقف الرئيس عبد الناصر إلى جانب لبنان وإلى جانب التسوية التي سمحت باستمرار الموقع المميز للمسيحيين في النظام اللبناني. وكذلك كان موقف سوريا عام ١٩٧٦ يوم دخلت قواتها إلى لبنان لمنع انهيار جبهة المسيحيين العسكرية أمام ضربات تحالف القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينيين، وكذلك موقفها عام ١٩٨٤ عندما حالت دون إقالة رئيس الجمهورية حينذاك ومحاكمته. وأخيراً، كانت المبادرة العربية واتفاق الطائف الذي هو تجميل بسيط لصيغة ١٩٤٣، والذي يسمح باستمرار المركز المميز للمسيحيين (وللموارنة خصوصاً).

وفي قناعتنا أن موقف المسيحيين من الدول العربية، ومن أي طرف آخر أو أي متغير كان، يحدده موقف هذه الدولة أو الطرف أو تأثير هذا المتغير في الشريك الآخر في حكم لبنان. وهكذا، فحين كان موقف سوريا معادياً للقوى الوطنية والاسلامية عام ١٩٧٦ كان المسيحيون إلى جانب سوريا وإلى جانب تدخلها في لبنان. بينما كان موقفهم معادياً للفلسطينيين في ذلك الوقت لأنهم كانوا حلفاء الشريك الآخر. كما أن المسيحيين وقفوا عام ١٩٥٨ ضد مصر عبد الناصر وضد الجمهورية العربية المتحدة، ولكن إلى جانب الحلف الاسلامي بقيادة العربية السعودية وتركيا والباكستان!! كذلك، فالمسيحيون اليوم هم مع الفلسطينيين (نسمع بمشروع ارسال قوات فلسطينية للفصل بين الموارنة المتقاتلين في مناطق بيروت الشرقية وبعض مناطق الجبل) لأن الفلسطينيين ليسوا حلفاء لشركائهم الآخرين في الوطن. والأمر نفسه ينطبق على موقف المسيحيين من العراق، ومن غيرها من الدول العربية أو الأجنبية ومن أي تطور أو متغير يمكن أن يؤثر في الوضع في لبنان. ولكي نزيد في التأكيد على صحة ما نقول فإننا نذكر بموقف المسيحيين من الكيان اللبناني (وحدوده الدولية) ومن الشرعية ومن رئاسة الجمهورية ومؤسسة الجيش... فهم يصرون على الـ ١٠٤٥٢ كلم[٢] متى ضمنوا مركزهم المميز (المتسلط؟) على كامل الأرض اللبنانية، ولكن ما نلبث أن نسمعهم يطرحون التقسيم (بشكل أو بآخر) إذا لم يكونوا ضامنين للموقع المميز. كما أننا نشأنا على سماعهم يقولون إن الشرعية ورئاسة الجمهورية ومؤسسة الجيش هي كلها من المقدسات التي لا يجوز المس بها. ولكن عندما خيل إليهم أن هذه «المقدسات» قد خرجت عن نطاق سيطرتهم، فهم لم يترددوا لحظة بأن يرجموها بأسوأ النعوت والألفاظ وبأن يتمردوا عليها بكل سهولة وبساطة. وهكذا، فإنه واضح في ذهننا أن الاعتبار الأهم والأسمى في نظرهم هو استمرارية سيطرتهم على الحكم تجاه جميع الفرقاء الآخرين مجتمعين، والمحافظة على موقعهم المميز والمتقدم. وهم بالتالي يحددون موقفهم من كل فريق ومن كل اعتبار في ضوء ما يخدم هذا الهدف الأسمى.

## خامساً: اتفاق الطائف وما بعده

في قناعتنا أن المبادرة العربية لحل الأزمة اللبنانية، وبخاصة في مرحلتها الثانية التي ابتدأت مع قمة الدار البيضاء وقيام اللجنة الثلاثية العربية العليا (أيار/ مايو ١٩٨٩) وأثمرت «اتفاق الطائف»، هي من أفضل الأمثلة وأنجحها على قدرة النظام العربي على حل النزاعات. وسنعرض فيما يلي لاتفاق الطائف وللمواقف منه، وبخاصة المواقف المعارضة له:

### ١ - في اتفاق الطائف

في البداية، قد يكون مفيداً أن نسجل أن اتفاق الطائف حاول أن يتجنب أخطاء المحاولات

المماثلة السابقة وأن يستفيد منها. فهو قد أشرك (بقدر المستطاع) جميع الفرقاء المعنيين بالأزمة اللبنانية، إما مباشرة أو مداورة، ولم يحاول أن يقصي أحداً، لا على الصعيد الداخلي ولا على الصعيد العربي أو الاقليمي أو الدولي. كما انه حرص على أن تكون مرجعيته شرعية. فعلى الصعيد الداخلي، كان فرقاء الاتفاق هم الغالبية الساحقة للنواب اللبنانيين الممثلين لجميع الطوائف اللبنانية. ولا بد من التذكير بأن أهم اعتراض سجل على الاتفاق الثلاثي (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥) مثلاً هو انه اتفاق بين قوى مسلحة لا شرعية دستورية أو قانونية لها، وان الاتفاق المذكور تجاوز اطار المؤسسات الشرعية والدستورية، وعلى الأخص الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي.

ولا بد من التذكير بأنه يوم قيام اللجنة الثلاثية العربية العليا (٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٩) كانت سدة رئاسة الجمهورية اللبنانية شاغرة، كما أن اللبنانيين كانوا منقسمين حول من يمثل الحكومة الشرعية في لبنان. وهكذا، فإن المؤسسة الدستورية الوحيدة التي كانت تتمتع بأعلى قدر من الشرعية الدستورية كانت المجلس النيابي اللبناني، رغم الاعتراضات العديدة التي يسوقها البعض حول مدى صحة الصفة التمثيلية لمجلس نيابي مضى على انتخابه أكثر من سبعة عشر عاماً حافلة بالتطورات والتغيرات الجذرية.

وعلى الصعيد العربي استند اتفاق الطائف إلى اجماع عربي قل نظيره، تمثل بالموافقة الاجماعية، ومن دون أي تحفظ، على مقررات قمة الدار البيضاء المتعلقة بلبنان (أيار/ مايو ١٩٨٩). أما على الصعيد الدولي فقد استند إلى دعم الامم المتحدة (عبر بيان مجلس الأمن الدولي) ودول المجموعة الأوروبية، كذلك حاول اتفاق الطائف أن يكون شاملاً في تصديه لجميع (أو غالبية) القضايا التي يشكل خلاف اللبنانيين حولها وقوداً لاستمرار الحرب في لبنان، بما في ذلك القضايا الداخلية والخارجية على اختلافها، من سياسية وأمنية ـ دفاعية واقتصادية واجتماعية... الخ. وأخيراً، فإن اتفاق الطائف حاول أن يشكل تسوية مقبولة بين مختلف الطروحات المتناقضة، فلا يغلب فريقاً على آخر، بل يجتهد للتوصل إلى تسوية معقولة ومقبولة من الجميع في الداخل والخارج.

وقد يكون جو الوفاق الدولي الذي نشهده مؤخراً قد سمح بذلك وساعد عليه كثيراً.

ننتقل الآن إلى بحث مضمون اتفاق الطائف. لن ندخل في تفاصيل بنود الاتفاق العديدة، فالمجال ليس مجالها هنا. ولكننا سنحصر كلامنا فيما نعتبره الركائز الأساسية التي يستند إليها الاتفاق. وفي رأينا أن اتفاق الطائف له ثلاث ركائز أساسية: (أ) هوية لبنان أو انتماؤه أو محاولة الاجابة عن سؤال «أي لبنان نريد؟» (ب) شكل الدولة اللبنانية؛ (ج) نظام الحكم. وسنتطرق إلى بحث كل واحدة من هذه الركائز على حدة، آخذين بعين الاعتبار نصوص الاتفاق وروحيته أيضاً.

### أ ـ هوية لبنان، انتماؤه، أي لبنان نريد؟

(١) لقد كان الاتفاق واضحاً في هذا المجال عندما نص على أن «لبنان عربي الهوية والانتماء...» وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء. على أنه في مجال محاولة التوفيق بين التوجهات المختلفة والمتناقضة حاول الاتفاق أن يجد تسوية وسطية تكون مقبولة، فنص (بالأولوية) على أن «لبنان... وطن نهائي لجميع أبنائه...» وهكذا نرى المحاولة التسووية في أبرز صورها بين لبنان الوطن النهائي لجميع أبنائه وبين لبنان العربي الهوية



والانتماء. ونحن (للملاحظة) لا نسوق هذا الكلام بمعرض النقد أو الاعتراض السلبي.

(٢) يقول الاتفاق أيضاً إن سوريا هي الشقيقة الأقرب إلى لبنان العربي. من هنا كانت العلاقات بينها وبين لبنان علاقات تتميز عن علاقات لبنان بغيره من الدول حتى العربية منها. كذلك يقول الاتفاق إن ما يجمع بين سوريا ولبنان هو أكثر بكثير مما يفرق بينهما، وان من مصلحتهما المشتركة أن يصار إلى تنظيم وتأطير وتطوير علاقاتهما المميزة هذه.

### ب ـ شكل الدولة

المقصود هنا هو هل أن الدولة اللبنانية هي دولة مركزية موحدة (Central Unitary) أم انها دولة مركبة (Composite)؟ في هذا المجال جاء اتفاق الطائف حاسماً لمصلحة الدولة المركزية الموحدة وإن كان قد سمح بـ «لامركزية ادارية» واسعة لنقل خدمات الدولة إلى المواطنين في أماكن وجودهم.

وهكذا، فإن الاتفاق ينص على أن الدولة اللبنانية **دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية**. وعلى الرغم من النص على اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الادارية الصغرى... عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية وعلى توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع ادارات الدولة في المناطق الادارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً، فإن ذلك لا يمكن اطلاقاً أن يفسر بأنه تعديل لشكل الدولة المركزية الموحدة. فإضافة إلى النص الواضح المذكور أعلاه، وحرصاً من واضعي الاتفاق على عدم التوسع في تفسير اللامركزية الادارية الموسعة لمصلحة أي شكل من أشكال الدولة المركبة، فالاتفاق لا يترك فرصة تمر إلا ويؤكد على شكل الدولة الموحد، بمناسبة أو غير مناسبة. ومثالاً على ذلك ما ينص عليه الاتفاق من أن لبنان... واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات... وان الانماء المتوازن للمناطق... ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، وأن أرض لبنان واحدة لكل اللبنانيين... فلا فرز للشعب **ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين** وان لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق **العيش المشترك** كما ينص على اعادة النظر في التقسيم الاداري بما يؤمن **الانصهار الوطني**، وضمن الحفاظ على **العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات** وعلى قانون انتخاب جديد على أساس المحافظة ... يراعي القواعد التي تضمن **العيش المشترك** بين اللبنانيين... وعلى ... اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، وعلى اعادة النظر في المناهج [التربوية] وتطويرها بما يعزز **الانتماء والانصهار الوطنيين**... الخ. وهكذا فإن اتفاق الطائف يرفض بالفعل كل اشكال اللامركزية السياسية والأمنية والانمائية وطروحات الفدرالية والكونفدرالية ونظام الكانتونات وما شابهها مهما كانت التسميات المعطاة لها. وفي قناعتنا أن هذا الرفض ينطلق من التشبث بوحدة البلاد والكيان وبالعيش المشترك، كما ينطلق من القناعة الراسخة بأن مثل هذه الطروحات لا بد من أن تؤدي في النهاية إلى التقسيم أو التفتيت، بسبب صغر حجم لبنان الجغرافي وتوزيع سكانه جغرافياً وطائفياً ومذاهبياً، وكذلك بسبب التفاوت الكبير في الدخل والثروة ومستوى النمو والتقدم بين الأطراف والمركز. وهذا بحث مستفيض لا نجد مجالاً ولا ضرورة للدخول فيه هنا.

### ج ـ نظام الحكم

ينص اتفاق الطائف على أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات

العامة... وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات... وعلى ... مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها ، وعلى أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية . ولكن نجد هنا أيضاً أن الاتفاق حاول أن يكون حلاً وسطاً بين مختلف الطروحات المتعارضة. وفي رأينا أن التسوية التي اعتمدها الاتفاق في إطار نظام الحكم اللبناني تتمثل بالدرجة الأولى في المجالين التاليين:

(١) على الرغم من أن الاتفاق نص صراحة على أن «تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء فهو وزع السلطات الاجرائية فعلياً بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والوزراء، مع العلم أن النص الوارد في الاتفاق يشكل تقدماً ملموساً عن النص الدستوري (المادة ١٧ من الدستور) الذي ينيط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية لوحده: تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام هذا الدستور ؛ كما أنه متقدم حتى عن الممارسة التي كانت قائمة (وما زالت؟) قبل اعلان اتفاق الطائف، وليس عن النص الدستوري فحسب. ومع ذلك، فإن مشاركة رئيس الجمهورية إلى جانب مجلس الوزراء والوزراء في ممارسة السلطة الاجرائية (هذه الممارسة التي جاء النص عليها في بعض الأحيان غير واضح حتى لا نقول مضطرباً ومتناقضاً ـ مثل اعتبار رئيس الجمهورية **القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء**؟) هي في الواقع خروج عن النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني البحت، وهو خروج يشكل تسوية مهمة تأخذ في عين الاعتبار واقع الأوضاع السياسية في لبنان.

(٢) المجال الثاني للتسوية التي اعتمدها اتفاق الطائف في موضوع نظام الحكم هو أنه اعتمد الطائفة وليس المواطن كوحدة سياسية. وهكذا، فالنظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني هو نظام تشترك فيه الطوائف اللبنانية ـ أو المواطنون عبر طوائفهم ـ في الحكم ، عبر الرئاسات والوزارة والنيابة ووظائف الفئة الأولى وما ... يعادل الفئة الأولى . فعليه، وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف اعتبر أن الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه فهو في الواقع أقر اعتماد نظام الطائفية السياسية مرحلياً ولفترة انتقالية من غير أن يتم تحديد المدة الزمنية لهذه الفترة الانتقالية بشكل ثابت وملزم. وفي هذا الاعتماد خروج واضح عما يفرضه النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني البحت، وهو خروج يشكل تسوية مهمة تأخذ في عين الاعتبار واقع الأوضاع السياسية في لبنان (وقد يكون مفيداً أن نشير إلى أن النصوص الواردة في الاتفاق، والمتعلقة بالنصاب القانوني لانعقاد مجلس الوزراء وبأسس اتخاذ القرارات فيه ـ سواء بالتوافق أو بالتصويت ـ وبالفصل بين المواضيع الأساسية التي يحتاج اقرارها إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء والمواضيع العادية، وكذلك النص على أن الوزارة تعتبر مستقيلة إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها، ان هذه النصوص، وغيرها مما لم نذكر هنا، قد استوجبها اعتماد الطائفية السياسية، وإن مرحلياً وموقتاً، وهي تشكل بالواقع وجهاً من وجوه التسوية التي قال بها الاتفاق في معرض نصه على نظام الحكم في لبنان).

## ٢ ـ في الاعتراضات على اتفاق الطائف

في قناعتنا أن الاعتراضات على اتفاق الطائف يمكن أن تقسم إلى نوعين: نوع معتدل غير خطير، ونوع خطير خبيث. ذلك أن أي معارضة لركائز الاتفاق الثلاث التي ذكرنا سابقاً تشكل في رأينا معارضة خبيثة يقصد منها النيل من وحدة البلاد والكيان والدولة والشعب. فالاعتراض، مثلاً، على عروبة لبنان وعلى العلاقة المميزة مع سوريا (كما جاءت في مفهوم الاتفاق وضمن اطار



عروبة لبنان) هو اعتراض قاتل ومميت لوحدة البلاد والكيان وللدولة وللشعب. فالقول مثلاً بحياد لبنان (الحياد من الصراع العربي ـ الاسرائيلي) أو بالعداء لسوريا، والقول بلبنان الوطن القومي المسيحي أو الجمهورية الاسلامية، أو القول بلبنان الفندق والملهى والمقهى والكازينو، هو قول يهدد العيش المشترك وأسس الدولة والكيان. كما ان القول بغير شكل الدولة الموحد (Unitary)، ومهما كانت الصيغة البديلة وتسميتها، لا بد من أن يؤدي في النهاية إلى تفتيت وتقسيم الوطن والدولة والأرض والشعب.

وأخيراً، فالاعتراض على النظام **الجمهوري الديمقراطي البرلماني**، سواء بالتمسك ببقاء السلطة الاجرائية مناطة برئيس الجمهورية (الذي يتولاها بمعاونة الوزراء ) ـ من دون القبول بكل مفاعيل ومتطلبات النظام الجمهوري الرئاسي ـ أو بالتمسك بنظام الطائفية السياسية كنظام دائم، هو أيضاً اعتراض خبيث من حيث أنه يهدد العيش المشترك ويهدد وحدة البلاد والدولة والكيان. أما أن يعترض أحد على تفاصيل نصوص الاتفاق الأخرى، كالاعتراض على عدم الغاء الطائفية السياسية فوراً أو على عدم تحديد مدة الفترة الزمنية الانتقالية لالغائها، أو كالاعتراض على عدد النواب وطريقة تعيينهم، أو حتى الاعتراض على عدم وضع جدول زمني لانسحاب القوات السورية من لبنان، فإننا نعتبرها اعتراضات من النوع غير الخطير لأنها لا تمس الركائز التي استند إليها الاتفاق، والتي يشكل التوافق حولها الدعامة الأساسية لوحدة الدولة والكيان، ولاستمرار العيش المشترك بين اللبنانيين.

كذلك، من الضروري أن نميز بين اتفاق الطائف **كوثيقة** تشتمل على نصوص محددة تشكل أساساً للوفاق الوطني اللبناني، وبين اتفاق الطائف **كنهج توافقي ديمقراطي** (ومن ضمن اطار المؤسسات الدستورية والأنظمة القانونية) لحل المشكلات بين اللبنانيين. فهو من هذا المنظار بداية **لعملية وفاقية ديمقراطية** تهدف إلى وقف القتال وإلى اعادة احياء المؤسسات الشرعية وإلى انهاء الحرب اللبنانية وحل الميليشيات وانسحاب القوات غير اللبنانية جميعاً تمهيداً إلى اعادة اعمار لبنان وإلى بناء لبنان الجديد عبر آلية ديمقراطية يشارك من ضمنها الجميع في مسؤولية صنع القرار، وتهدف إلى العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. من هنا، فمن يعترض على اتفاق الطائف من حيث انه يشكل هذه المنهجية في حل الخلافات، فإن اعتراضه يشكل اعتراضاً خبيثاً وخطيراً، لأنه يكون بذلك قد رفض الحوار والوفاق سبيلاً إلى حل الخلافات، واختار القتال والحرب وفرض الرأي بالقوة والهيمنة، كما يكون قد اختار استمرار الحرب. ولا بد من القول إن العديد من القوى التي تستند في معارضتها الاتفاق إلى بعض النصوص التفصيلية على الأقل ظاهرياً واعلامياً، هي ترفض في الواقع الاتفاق إما لأنها ترفض واحدة أو أكثر من ركائزه الثلاث، وإما لأنها ترفض الحوار والوفاق وانهاء الحرب، أو للسببين معاً. وفي رأينا، ان المعارضة الحقيقية والجدية والواجب التصدي لها بكل الوسائل هي هذه المعارضة الخبيثة والخطيرة بالذات، وهي التي تعترض على أسس وركائز الاتفاق وترفضه من حيث كونه منهجاً لحل الخلافات وإنهاء الحرب. ولا بأس من التذكير، في النهاية، بأن ليس كل المعترضين علناً على بعض بنود الاتفاق هم فعلاً ضده، كما أنه ليس كل الذين اعلنوا القبول به هم فعلاً، وبالواقع، معه ومع نتائجه ومفاعيله.

## سادساً: ملاحظات ختامية... وتمنيات

١ ـ كان من نتائج اتفاق الطائف الايجابية انه أعاد إحياء المؤسسات الشرعية، فأصبحت،

بالتالي، الشرعية الدستورية اليوم حكراً على القوى التوحيدية (؟) بغير منازع. كما أن الدول، والمؤسسات الدولية والاقليمية بغالبيتها الساحقة تدعم وتؤيد شرعية المؤسسة المستندة إلى اتفاق الطائف وتعترف بها وتتعامل معها لوحدها. ومن ايجابيات اتفاق الطائف كذلك أنه أعاد فرز اللبنانيين حوله على أساس سياسي وليس على أساس طائفي. وهذا الفرز السياسي الصحي يحدث لأول مرة على هذا المستوى منذ بداية الحرب، ويجب ألا نقلل من فوائده وايجابياته في عملية حل الخلافات بين اللبنانيين، لأن التوصل إلى وفاق وطني سيكون أصعب بكثير، إن لم يكن مستحيلاً، متى كانت مواقف اللبنانيين السياسية متلازمة ومتطابقة مع انتمائهم الطائفي والمذهبي، كما كان الوضع في الغالب طوال فترة الحرب.

٢ ـ على الرغم من هذه الايجابيات الكبيرة التي لا يستهان بها في تأمين وتوافر العديد من وسائل التصدي للقوى التقسيمية في البلاد، لا بد لنا من أن نعترف بأن زمام المبادرة قد أفلت من يد الشرعية وانتقل إلى القوى المناهضة لها. والحقيقة أن القوى التوحيدية التي تؤيد ركائز اتفاق الطائف ومنهجه قد أصيبت بضربة موجعة جداً باغتيال الرئيس رينيه معوض (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩). ومع أنها استرجعت بعض توازنها بانتخاب الرئيس الهراوي بسرعة (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) فإنها في الواقع استمرت في التراجع وفي خسارة مصداقيتها مع قيام «حكومة الوفاق الوطني» ومع ممارسات (أو غياب ممارسات) الحكومة منذ تأليفها، وعلى مختلف الصعد، من داخلية وخارجية.

٣ ـ وقد تكون مأساة اتفاق الطائف لبنانياً انه لم يفرز ويبرز رجالاً وقيادات على مستوى طموحاته وتحدياته من أجل «تحقيق الجمهورية الموعودة الجديدة» كما ورد في بيان حكومة الوفاق الوطني. والمذهل (والمحزن في آن) اننا لا نجد اليوم من «أهل الطائف» إلا القليل القليل يتصدى لمهاجميه ومعارضيه وراجميه. فجلهم قابع أو نازح أو مهاجر، ومن يتجرأ بين وقت وآخر على التصدي والدفاع عن الاتفاق فبحياء وخفر وخجل، وبكثير من الاعتذار والتبرير المشوب بشعور الندم والتوبة، وكأن القبول بالاتفاق زلة لم يكن منها مفر، مع التعهد بألا تتكرر. ولا نبالغ إذا اعتبرنا «أهل الطائف» أكثر مسؤولية عن تفشيل الاتفاق (حتى تاريخه) من معارضيه. وكأنهم متواطئون عليه عن قصد أو عن غير قصد. أما الذي نقترح على «أهل الطائف» في لبنان فهو أن يباشروا اليوم، وقبل غد، في اقرار الاصلاحات السياسية التي نص عليها الاتفاق بصورة دستورية. ولا يقولن أحد إن الوقت والظرف غير مناسبين الآن. فهذه المقولة كانت دائماً تطرح في وجه كل محاولة جدية للبحث بالاصلاحات السياسية، وهي الوجه الآخر لمقولة «الأمن» و «السيادة» قبل الاصلاح والكلام السياسي. ومما يدعم رأينا في ضرورة المباشرة فوراً بذلك كون الشرعية الجديدة قد مرّ على قيامها أكثر من ثلاثة أشهر. وأما الاعتبار الأهم، فهو أن اتفاق الطائف في شقه الداخلي هو في الواقع «صفقة (Trade-off) بين فريقين لبنانيين ووجهتي نظر معروفتين. فمنذ شغور سدة الرئاسة الأولى بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ (وحتى قبل هذا التاريخ)، كان فريق لبناني يقول بأنه لا انتخابات رئاسية قبل اقرار الاصلاح السياسي، ويقابله الفريق الآخر القائل بأولوية الانتخابات الرئاسية على كل اعتبار آخر. فكان ان تم التوافق على أن تتزامن الاصلاحات السياسية مع الانتخابات الرئاسية. وهكذا كان، فجاء اتفاق الطائف يكرس التزام فريق بانتخاب رئيس (ماروني) للجمهورية مقابل التزام الفريق الآخر بالاصلاحات السياسية التي تم التوافق عليها ونص الاتفاق على تفاصيلها. ولقد نفذ الفريق الأول التزامه بالكامل، فانتُخب رئيسان (مارونيان) للجمهورية، وليس رئيساً واحداً. وعليه فلقد أصبح من



الواجب اقرار الاصلاحات السياسية تأميناً لتنفيذ التزام الفريق الثاني من فريقي «العقد ـ الاتفاق». وأما المسؤولية الأولى في كل ذلك، فتقع دون شك على عاتق «حكومة الوفاق الوطني» التي نص الاتفاق على قيامها، والتي ألزمها الاتفاق مسؤولية اقرار الاصلاحات، كما أن بيانها الوزاري الذي حازت على أساسه ثقة المجلس النيابي الاجماعية (٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) نص على أن تعتبر الحكومة وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف (وفي القليعات في لبنان بتاريخ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩) «... أساساً ومنطلقاً لبيانها وبرنامجها الوزاري...» كما نص على أن تلتزم الحكومة ... الأهداف والمبادىء التي نصت عليها الوثيقة وتحرص على ترجمتها في خطة عمل فاعلة... . وفي قناعتنا ان أي تباطؤ للحكومة بعد اليوم هو غير مفهوم ولا مقبول، كما أنه يهدد اتفاق الطائف من أساسه، من حيث أنه عقد ـ صفقة بين فريقين، يحاول أحدهما أن يتملص من التزامه بعد أن استحصل من الفريق الآخر على كامل حصته. إن ذلك لا بد من أن يهدد فعلياً بفسخ الاتفاق واعتبار كل ما بني عليه ونتج منه وكأنه لاغ وغير ملزم.

٤ ـ على الرغم من التأييد العلني الكاسح لاتفاق الطائف وللشرعية المستندة إليه، لا يسعنا، في ظل الوقائع والممارسات منذ تاريخ اعلان الاتفاق، إلا أن نظن بأن بعض هذا التأييد الدولي لا يتجاوز التأييد اللفظي الاعلاني؛ مع الملاحظة بأن موقف بعض الدول ذات العلاقة التاريخية بفريق من اللبنانيين يشوبه الكثير من البرودة والفتور ويثير العديد من التساؤلات، هذا في أفضل الاحتمالات. كذلك، يبدو وكأن موقف الدول العربية، بما في ذلك دول اللجنة الثلاثية العليا، قد عراه بعض الاسترخاء (حتى لا نقول أكثر من ذلك) بعد تحقيق المرحلة الأولى من اتفاق الطائف، المتمثلة بإعادة احياء المؤسسات الدستورية الثلاث، الأمر الذي يدفع بنا إلى الشك في أن غاية اهتمام المجتمع الدولي والعربي بالقضية اللبنانية كانت مجرد وضع حد لفصل حرب الخليج التي انفجرت على الساحة اللبنانية، وقيام شرعية دستورية واحدة يمكن التعامل والتعاطي معها من دون احراج، ولكن من غير أن يعني ذلك بالضرورة اقفال الملف اللبناني، وقيام الدولة القادرة وبسط سلطتها على كامل ترابها واستعادة سيادتها. وعليه، ومن أجل ألا تكون «قبرصة» لبنان هي الاتجاه الذي ستسير فيه الأمور إذا تركت على حالها، فإننا نهيب باللجنة الثلاثية العليا وبجامعة الدول العربية أن تبذل المزيد من الجهد والضغط على الدول المعنية من أجل القضاء فعلاً على الحالة التقسيمية بكل وجوهها، وكذلك من أجل الشروع بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥). ومثل هذا التحرك، والاتصال المستمر بالشرعية اللبنانية، لا بد من أن يعيد تنشيط هذه الشرعية من جديد، ويحيي فيها الآمال ويدفعها إلى متابعة تنفيذ بنود اتفاق الطائف، وبخاصة بند «اقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية».

٥ ـ لقد كنا في السابق، وما زلنا، نقول بأن تستمر المرجعية العربية، المكلفة حل المشكلة اللبنانية (اللجنة الثلاثية العليا)، بعملها حتى يخرج لبنان فعلاً وكلياً من محنته. وقد يكون مناسباً اعادة التشديد على ذلك اليوم، بخاصة نظراً إلى ما أصاب مشروع الحل العربي من وهن وتباطؤ، ونظراً إلى البوادر العديدة التي بدأت تظهر وتؤكد أن هنالك من يرغب في اعتبار مرحلة اتفاق الطائف قد شارفت على نهايتها بعد سقوط الاتفاق، وهو بالتالي يعمل ويجتهد من أجل خلق الأجواء المناسبة والظروف المؤاتية لمبادرة جديدة ـ لن تكون عربية هذه المرة ـ ولن تصب نتائجها، إذا قيض لها أن تقوم، في مصلحة لبنان العربي ولا في مصلحة العروبة. ونجدنا هنا مضطرين إلى التأكيد مجدداً على صحة وصوابية ما جاء بهذا الخصوص في بيان قمة الدار البيضاء الأخير حول الأزمة اللبنانية من ... **إن الاطار العربي هو الاطار الطبيعي** لحل الأزمة اللبنانية ومن ان

جميع الدول العربية ملتزمة ... بالمشاركة الايجابية في مناقشة ودراسة وتقديم المقترحات اللازمة للحل وكذلك العون المادي والسياسي المطلوب ، وكذلك تأكيد القمة على ... القرارات العربية المتعلقة **بالتضامن القومي** مع لبنان... (التشديد لنا). وقناعتنا هذه لا تنبع فقط من عواطف ومشاعر نقر بأننا نخضع لتأثيراتها، بل تستند أيضاً إلى ايماننا الراسخ بأن الضمانة الوحيدة والأكيدة لمسيحيي لبنان هي في العروبة وليس في أية نصوص دستورية أو امتيازات أو مناصب. وها ان تاريخ لبنان الحديث يظهر بوضوح، وبشكل لا يقبل الجدل، ان مسيحيي لبنان (ولبنان) بخير طالما كانت العروبة والوطن العربي بخير. فكلما وهنت العروبة وتداعى التماسك والتضامن العربي كان ذلك انذاراً بالمتاعب الجلى للبنان. ولا بأس من أن نطرح هنا موضوعاً قد يكون بحثه بالتفصيل مفيداً فيما بعد، وهو أنه قد تكون اقامة مجلس تعاون (مشرقي) بين لبنان وسوريا والأردن (والعراق؟) الاطار الأفضل والأنسب لحل أزمة لبنان السياسية، ولكي يتغلب لبنان أيضاً، على الرغم من هيكليته الاقتصادية، على تبعيته المفرطة إلى الخارج، فيحولها إلى ايجابيات تخدم الاقتصاد العربي. ولا يخفى، كذلك، ما لمثل هذا المشروع من مكاسب على صعيد المنطقة ككل، وبخاصة في ضوء تطورات الصراع العربي - الاسرائيلي الأخيرة والمستجدة.

هل نحن نحلم؟ ولم لا. نحن لم نتوقف عن أن نحلم بصورة مستمرة بما هو أفضل وما هو أسمى. وفي لبنان اليوم، قليلة جداً هي الأمور التي بقيت متوافرة لنا إلى جانب الأحلام. فإذا لم نحلم اليوم بدفع الأزمة اللبنانية إلى الحل بسرعة، فسوف يستمر النزف، الأمر الذي يهدد لبنان كوطن وككيان وكدولة. وسيخسر اللبنانيون وطنهم الحلم، كما سيخسر العرب هذه التجربة الفريدة في العيش المشترك وفي الحرية والديمقراطية والتفاعل الحضاري □

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية
سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٥)
البعد الديني
في السياسة الامريكية
تجاه الصراع العربي - الصهيوني
الدكتور يوسف الحسن
الثمن ٥ دولارات او ما يعادلها

# الأنباء الخارجية في الصحف العربية

**راسم محمد الجمال**

استاذ مساعد في كلية الاعلام - جامعة القاهرة.

تعد مشكلة الاختلال أو عدم التوازن في تدفق الأنباء على المستوى الدولي احدى المشكلات الأساسية في الصراع بين الشمال والجنوب، الذي يدور منذ منتصف السبعينات. وتبدو خطورة المشكلة في ناحيتين أساسيتين: الأولى أنها تمس بصورة مباشرة جوهر المفاهيم التقليدية لحرية استقاء الأنباء وتبادلها ونشرها وما يرتبط بها من مفاهيم ايديولوجية، استقرت في التراث الغربي منذ القرن الثامن عشر، وبالمفاهيم الجديدة الخاصة بالهيمنة الثقافية، والامن الثقافي، وبمساعي الدول النامية لإقامة قواعد دولية أكثر عدالة في بنى وعلاقات المجتمع الدولي، وبتوفير حاجاتها الأساسية من المعلومات اللازمة للتنمية الوطنية؛ والثانية أن هذه المشكلة كانت جوهر الصراع بين الشمال والجنوب، الذي ارتبط بسعي الدول النامية لإقامة ما أصبح يعرف بالنظام الاعلامي العالمي الجديد، وبرفض دول الشمال فرض أية قيود على استقاء وتبادل الأنباء، وتسييس النواحي الاعلامية في العلاقات الدولية وهو الصراع الذي أدى في جزء منه إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا من اليونسكو.

وتتركز شكوى الدول النامية بشأن هذه المشكلة حول «عدم المساواة في موارد المعلومات نتيجة لاحتكار وكالات الأنباء الخمس الكبرى لهذه الموارد» وبقاء الحقبة الاستعمارية المتمثلة في نوع من الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي، نتيجة لاختلال التوازن في الاعلام وهيمنة وسائل الاعلام الدولية التي تخدم مصالح سياسية واقتصادية معينة(١).

وترى هذه الدول أن هذا الاختلال راجع أساساً إلى «الاختلال في البنى الأساسية للإعلام، إذ تحتكر وكالات الأنباء الكبرى جمع الأنباء وتوزيعها على النطاق الدولي، حيث يحصل العالم على ٨٠ بالمائة من انبائه من لندن وباريس ونيويورك. وهذا الاختلال في تبادل الأنباء يمثل الفرق بين كمية الأنباء المرسلة من العالم الصناعي إلى العالم النامي، وبين كمية الأنباء المتدفقة في الاتجاه العكسي، حيث لا تخصص وكالات الأنباء الخمس الكبرى إلا

(١) M. Masmoudi, «The New World Information Order,» Cic document; no. 31 (Paris: Unesco, 1978), pp. 10 and 13. (mimeo).